

كلمة السيد رستم فضلي

محافظ بنك الجزائر

باسم جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس.

أولاً، نودّ أن نعرب عن أملنا الخالص لحل سريع و سلمي و دائم للحرب في أوكرانيا. ففي وقت بدأ فيه الاقتصاد العالمي التعافي من الصدمة و المخلفات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، أدى اندلاع هذه الحرب إلى إغراق العالم في أزمة دولية جديدة. فقد تم بالفعل الشعور بالآثار السلبية للجائحة في كامل أنحاء العالم بدرجات متفاوتة الشدة بين البلدان، و عبر مجموعة من القنوات المباشرة و غير المباشرة. أدت الحرب و العقوبات المفروضة على روسيا و العقوبات الذاتية و اضطرابات تجارتي الطاقة و المواد الغذائية إلى ارتفاع حاد في أسعارها، مما أثر بشدة على الفئات الهشة في العالم بأسره. حيث أصبح انعدام الأمن الغذائي يشكل أزمة عالمية خطيرة. حيث نُذكرنا الحالة اليائسة للاجئين الأوكرانيين و الأشخاص المهجّرين داخل أوروبا بالوضع المحزن لجميع اللاجئين و الشعوب المهجّرة جرّاء نزاعات في مناطق أخرى. بإمكان الحرب في أوروبا أن تُضعف أو حتى تفكك بشكل دائم العلاقات التجارية و المالية و التكنولوجية التي تمّ تطويرها و تعزيزها في العقود الأخيرة.

ومع ذلك، لا ينبغي لهذه الحرب أن تصرف انتباهنا عن جائحة كوفيد-19، التي لم يتم القضاء عليها بعد، فقد انتصرنا في أولى المعارك، بيد أننا لم نربح الحرب بعد. ينبغي أن تكون المتحوّرات الأخيرة للفيروس و انتشارها مصدر قلق، خاصة بالنسبة للفئات الغير ملقّحة، فمن المؤسف جدا أن نلاحظ أن أكثر من نصف البلدان الأعضاء في الصندوق لن تتمكن من تحقيق أهداف التلقيح التي حددت من قبله، و أن معدّلات التلقيح في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، لاسيما الإفريقية محصورة في رقم واحد. يجب أن يبقى تحسين الوصول إلى اللقاح و تعزيز تدابير الرعاية الصحية خاصة في المناطق و البلدان المتخلفة في مجال التغطية باللقاحات نصب أعيننا إلى غاية انتهاء الجائحة.

وإزاء هذه التحديات الجديدة، من الضروري أن يحدد صنّاع القرار السياسي بوضوح أولويات السياسات الموضوعية، وأن يصمّموا سياسات مدروسة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي و معالجة الآثار السلبية للأزمات المتعاقبتين. فلا بد لهذه السياسات أن تتلاءم و أن تكون خاصة بكل بلد لضمان فعالية قصوى.

يستدعي دعم التعافي في سياق تضيق الحيز المالي، تأطير دقيق لسحب التدابير الطارئة المتعلقة بالجائحة، مع حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال الإعانات و التحويلات المستهدفة. حيث انعكست الحرب و ما ترتب عنها من ارتفاع في الأسعار إلى تسريع وتيرة التشديد على الأوضاع المالية الدولية التي كانت سائدة بالفعل كردة فعل للاتجاه التصاعدي للتضخم قبل بداية الحرب. ومن المتوقع الآن أن يبقى التضخم على نسبه المرتفعة لمدّة أطول، وأن يكون أقلّ عابراً مما كان متوقعا قبل بضعة أشهر فقط. سوف يُعرّض امتداد فترة تشديد الظروف المالية الدولية اقتصادات الأسواق الناشئة المثقلة بالديون و البلدان النامية لخطر كبير من خلال تدفقات رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع تكاليف خدمات الدين، إضافة إلى تقييد سبل الوصول للأسواق المالية الدولية.

لعب صندوق النقد الدولي دوراً هاماً في مساعدة البلدان الأعضاء بنجاح على التعامل مع التداعيات الاقتصادية للجائحة و من المتوقع أن يرفع التحدي من جديد، لمساعدة الدول الأعضاء من أجل معالجة المخلفات السلبية للأزمة العالمية الجديدة. إننا نرحب بإقرار صندوق النقد الدولي بمواطن الضعف الحادة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وبنيتته تكييف الدعم المالي حسب ظروف البلدان و تعزيز شراكته مع مؤسسات وشركاء تنمية أخرى، في ظل الاستراتيجية الجديدة.

إن مكاسب الرفاهية المحققة خلال العقود الماضية ونجاحاتنا الجماعية المثمرة الأخيرة في محاربة العدو المشترك – جائحة كوفيد 19 – تشهد على الفوائد المشتركة للعمل المتعدد الأطراف. إن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة للتعاون الدولي القوي لحماية النظام التجاري المتعدّد الأطراف القائم على القواعد و الاستقرار المالي العالمي والتصدي للتحديات الأخرى. يوفر التطور السريع للرقمنة فرصاً كما يشكل أيضاً مخاطر على الاستقرار المالي وحتى على النظام النقدي الدولي. نحى تعميق خبرة الصندوق في تقييم مخاطر الرقمنة المحتملة وتطوير المبادئ التوجيهية للتخفيف من حدة هذه المخاطر عبر الجهود المتعددة الأطراف.

من الضروري اتخاذ اجراء دولي سريع و متناسب لتفادي انعدام الأمن الغذائي من أن يصبح أزمة إنسانية حقيقية. في هذا الصدد، نرحب باقتراح العمل المشترك من قبل الصندوق والبنك العالمي وبرنامج الغذاء العالمي و منظمة التجارة العالمية للمساعدة في توفير الإمدادات الغذائية والدعم المالي للبلدان الضعيفة عن طريق الإعانات وتسهيل التجارة الغير مقيّدة والاستثمار في الإنتاج الغذائي المستدام. كما نشجع المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للانضمام وتعزيز المبادرة من أجل تفادي كارثة إنسانية جديدة. لا ينبغي لنا أن ننسى المجاعة في أفغانستان واليمن والعديد من مناطق إفريقيا. نسجل بقلق عميق أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة أصبح يُأجج حدة التوترات الاجتماعية ويهدد الاستقرار السياسي.

على غرار باقي مناطق العالم، انعكست صدمات الحرب في أوكرانيا على كل بلدان مجموعتنا. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية جعل الفقراء أشدّ فقراً وفئات من الطبقة المتوسطة ضعيفة جداً، حيث تشديدات الأسواق المالية العالمية يُعرّض بعض بلدان مجموعتنا إلى خطر جسيم يتمثل في محدودية التمويل الخارجي.

ينبغي على الصندوق أن ينتبه للتحكيم الصعب والتحديات المتضاربة التي تواجه سلطاتنا. أكثر من أي وقت مضى، يجب على مجلس السياسة العامة للصندوق أن يكون أكثر براغماتية و متناسب مع كل بلد بالنظر إلى التوازن الاجتماعي والسياسي الهش في العديد من البلدان. أتاح ارتفاع أسعار النفط متنفساً مؤقتاً للبلدان المصدرة للبتروال والغاز في مجموعتنا، و مع ذلك، من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن هذه البلدان تواجه أيضاً تحديات انتقالية مكلفة خاصة بها. تعترف هذه البلدان بأن جهودها على المدى الطويل نحو التنويع الاقتصادي لا ينبغي لها أن تهتمش بسبب المكاسب المؤقتة غير المتوقعة وأن هذا التنويع ضروري لتجنب دورات انتعاش وانكماش الأسعار التي حدثت في الماضي. لا تزال هذه البلدان كعادتها مرتبطة باستقرار الأسواق العالمية للبتروال والغاز.

تعتبر البلدان منخفضة الدخل المتضررة من هاتين الأزميتين المتتاليتين، بحاجة ماسة إلى الإعانات المالية الدولية المستمرة بشروط ملائمة، كما خرجت من الجائحة بحيز سياسي ضئيل أو منعدم و بقيود مالية معتبرة و نسبة مديونية مرتفعة، كما تفاقمت هشاشتها اليوم مع الأزمة في أوروبا.

نتيجة لذلك، لاحظنا بأسف شديد أن نسبة ستون بالمئة من البلدان منخفضة الدخل في مديونية مفرطة أو في خطر التعرض لها بشدة. وتعتبر هذه العراقل المتفاقمة والعوائق الهيكلية الهشة المستمرة بالنسبة لهم حاجزا لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المتواصل.

اذ تعد مشورة السياسة العامة والمساندة المالية لتنمية القدرات للصندوق جد مهمة. يتطلب من تسهيلات صندوق النقد الدولي خاصة الحد من الفقر ونمو البلدان منخفضة الدخل و صندوق المرونة والاستدامة الحديث، الاستمرار في مواجهة الاختلالات الاقتصادية التي تتزايد إثر تصادم الأزمتهن. فالتوقع من صندوق المرونة والاستدامة أن يلعب دور أساسيا في مساعدة الأعضاء لمقاومة القصور الهيكلية والصمود أمام التهديدات الخارجية وذلك بتأمين الإعانات المالية الطويلة المدى.

نعرّب عن امتناننا للدول التي تدعم للحد من الفقر وتسهيل النمو ولصندوق المرونة والاستدامة بإعادة توجيه حصص حقوق السحب الخاصة.

نحن ملتزمون بعالم أخضر، حيث يجب إعطاء الأهمية اللازمة للإصلاحات التحويلية لمجابهة تهديدات التغيرات المناخية. و لسوء الحظ تعاني اقتصادات الدول النامية ذات الدخل الضعيف واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة ذات البصمات الكربونية الضئيلة من عبء الانبعاثات الكربونية المفتعلة والمستدامة من طرف مسببي الانبعاثات الكربونية العالية خلال العقد الأخير. قد يكون للصندوق المرونة وللإستدامة دورا بالغا في مساعدة اقتصاد الدول النامية واقتصاديات الصغيرة المتأثرة بتغير المناخ لبناء المقاومة اللازمة.

إضافة إلى ذلك، من المهم أن يتخذ الصندوق والمؤسسات المالية الدولية نهجا شاملا لإزالة الانبعاثات الكربونية مع فحص مخاوف كل من مستوردي ومصدري الطاقة خلال الفترة الانتقالية. أيضا وبصدد تحقيق الأهداف الخضراء المشتركة قد يتم اللجوء إلى طرق شتى وسبل مختلفة حسب الظروف الفردية لكل بلد.

وفي الأخير، نجدد نداءنا لصندوق نقدٍ دولي قوي قائم على حصص الموارد الكافية في شبكة الأمان المالي العالمية، زيادة إلى دعمنا للعمل الجاري للمراجعة العامة السادسة عشر للحصص بهدف استكماله بحلول ديسمبر 2023، مع حماية حصص الأعضاء الأكثر فقرا، وكما ذكر أنفا فنحن نطالب بتعديل الحصص وزيادة حصص موارد صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أقل اعتمادا على الموارد المقترضة مؤقتا.